

## الشرعي والموقت وعجة تشرشل

### بقلم دمون صعب (جريدة النهار ٣/١١/٢٠٠٠)

"نحن الآن كلبانيين معنيون بأن نفيد من الفرصة المتاحة ونجلس سوية. كيف؟ لا اقترح آلية معينة. قبل الآلية يهمننا بالدرجة الاولى اصل الموضوع. ان اللبنانيين بحاجة الى ان يتكلموا مع بعضهم عن مشاكلهم البعض بصدق وجرأة. ان نجلس ونقول: اننا خائفون منكم لهذه الاسباب فطمئنوننا. وانتم خائفون منا ونحن نطمئنتكم. هناك الكثير من الايجابيات في الوضع: الجميع مقتنعون بمعالجة مشاكلهم بالحوار ولا يريدون العودة الى الحرب الاهلية. وكل اللبنانيين يتحدثون عن العيش المشترك، وان هذا خيارهم وقدرهم". (السيد حسن نصرالله الامين العام لـ"حزب الله" في ٢٨/٩/٢٠٠٠)

لم يكتشف الرئيس رفيق الحريري البارود عندما وجد، بعد قراءة واقعية وعقلانية للوضع اللبناني، ان الخطوة الاولى للخروج من الازمة الاقتصادية الخانقة تبدأ بمراجعة العلاقات اللبنانية - السورية وجعلها طبيعية، وازالة العقبات التي حالت الى الآن دون حصول تعاون اقتصادي منفتح ووثيق بين بيروت ودمشق يفضي تدريجاً الى تحقيق تكامل يحل مكان الاغراق والتهريب والمنافسة غير المتكافئة، وخصوصاً على صعيد الانتاج الزراعي المتدني التكلفة.

ذلك بأن التنسيق الاقتصادي بين البلدين يجب ان يتقدم اي اعتبارات اخرى، إذ من شأنه الحد من النزف الذي يعانیه الميزان التجاري اللبناني جراء الاستيراد المفرط لبضائع في الامكان انتاج مثلها في سوريا حيث المواد الاولية متوافرة واليد العاملة رخيصة نسبياً، والتمويل اللبناني جاهز. والامثلة على ذلك كثيرة في مقدمها مصنع الملابس الايطالية "بينيتون" الذي تستعمل فيه المواد الاولية السورية وخصوصاً القطن والخيوط. ثم معمل "مولينكس" الفرنسي للادوات الكهربائية الذي قرر انشاء مشغل للتجميع في سوريا يؤمن حاجات الاسواق العربية.

ومن اجل هذا الامر توجه الرئيس الحريري الى دمشق قبل ايام وقابل الرئيس السوري الدكتور بشار الاسد، الذي لا يبدو ان قراءته للوضع تختلف عن قراءة الرئيس الحريري.

الا ان سلوك الحريري الطريق الصحيح في ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع سوريا، لا يبدو كافياً من اجل جعل حكومته تكسب ثقة شعبية، الى الثقة التي سيمنحها اياها مجلس النواب غدا.

ذلك بأن الوجود العسكري السوري الذي كان الحديث في شأنه خجولاً قبل سنوات، قد اصبح اليوم في مقدم القضايا الملحة، بل هو بات يتقدم القضايا الاقتصادية وخصوصاً منذ ربط بيان المطارنة الموارد الذي صدر في ٢٠/٩/٢٠٠٠ بين هذا الوجود والازمة الاقتصادية الحادة التي يعيشها لبنان، بسبب العمالة السورية الفوضوية واغراق الاسواق اللبنانية بالانتاج السوري المتدني التكلفة مما يدفع بالمزارعين

اللبنانيين الى اتلاف انتاجهم. وهذا ينطبق كذلك على انتاج المزارع على أنواعها، فضلا عما تستورده سوريا من انتاج، مثل الموز، يُمنع استيراده الى لبنان، حماية للانتاج الوطني، ثم يهرب من سوريا دون اعتراض من السلطات اللبنانية!

وفي مقارنة بين خطاب القسم للرئيس العماد اميل لحود في ٢٤/١٠/١٩٩٨ والذي تحدث فيه عن علاقات "تاريخ وأرض وشعب" مع سوريا، دون ان يتطرق الى جيشها في لبنان والاختلاف بين اللبنانيين حوله، وبيان المطارنة المؤرخ ٢٠/٩/٢٠٠٠ والذي دعا الى اعادة انتشار الجيش السوري في لبنان تمهيدا لانسحابه نهائيا عملا بالقرار ٥٢٠ وبتوافق الطائف - نجد ان هذه القضية قد تقدمت الى موقع الصدارة في القضايا الوطنية الكبرى الامر الذي اضطر حكومة الرئيس الحريري الى تخصيص فقرة في بيانها الوزاري لهذا الشأن انطوى على اسس بررت بها الوجود العسكري السوري على نحو لم يطرح سابقاً حيث كان يُكتفى بأنه "وجود شرعي وموقت".

فهي دخلت في البحث بالوجود السوري انطلاقاً مما ورد في بيان المطارنة لجهة تنفيذ القرار ٥٢٠ الذي يدعو الى اخراج جميع الجيوش الاجنبية من لبنان بما فيها الجيش السوري. فقد اشار البيان الوزاري الى انه "اذا كان التحرير ادى الى انسحاب اسرائيل من معظم الاراضي اللبنانية التي كانت تحتلها، فانه يجب ألا ننسى ان ثمة جزءاً من الارض لا يزال مُحْتَلّاً ينبغي استعادته. وثمة اسرى ومعتقلون في السجون الاسرائيلية لا بد من تحريرهم، اضافة الى ضرورة معالجة قضية الوجود الفلسطيني في لبنان لجهة تثبيت مبدأ رفض التوطين وقرار حق العودة للفلسطينيين الى ديارهم".

إذاً المسألة باتت واضحة: الجيش السوري باق في لبنان حتى عودة فلسطينيي المخيمات الى ديارهم - والله وحده يدري متى - واسترجاع لبنان مزارع شبعاً بعد تحرير الجولان، وتحرير الاسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية.

ورب سائل: لماذا كل ذلك يجب ان يكون على عاتق ٣٥ الف عسكري سوري في لبنان، ولا يكون من مهمة الدولة اللبنانية التي استعادت عافيتها واعادت بناء جيشها ومؤسساتها المدنية والعسكرية بمساعدة سورية مشكورة ومقدّرة من جميع اللبنانيين؟

واذا كان لبنان عاجزاً حقاً عن القيام بمثل هذه المهمات، أليس اوفر لنا الا يكون لنا جيش وقوى امن وديبلوماسية ووزارة خارجية، ونلزم هذه القضايا لسوريا او للاردن وحتى للفلسطينيين؟

ويزيد البيان: "من اجل تحقيق ذلك لا يزال لبنان في حاجة الى دعم سوريا وجيشها الذي نجدد التأكيد ان وجوده على الاراضي اللبنانية ضروري، وهو شرعي وموقت، تمليه وتحده الحاجات الاستراتيجية المتفق عليها بين الدولتين".

وتداركاً لأي تساؤل حول ما بقي من سيادة واستقلال وقرار حر، بعد ضرورة "الاعتماد على الجيش السوري لاستعادة جزء من السيادة، ومنع التوطين وإعادة فلسطيني الشتات الى ديارهم، فضلاً عن تحرير المعتقلين، يضيف البيان الوزاري "فذلكة" يؤكد فيها "ان السيادة والاستقلال عنصران أساسيان يحظيان باجماع جميع اللبنانيين، ولا نعتقد ان ثمة واحداً في وطننا يريد التفريط بأي منهما. او ان ثمة أحداً أشد حرصاً من غيره عليهما".

هكذا بكل وقاحة.

ولكن عبثاً تحاول هذه الحكومة اصفاء شرعية على الوجود العسكري السوري، الذي سوريا عينها قد لا تكون راغبة بعد الآن في ابقائه عندنا، رغم حاجتها السياسية اليه. وخصوصاً بعدما اصبح موضوع خلاف وانقسام بين اللبنانيين، وبات مردوده عليها سلبياً اذ لا مصلحة لها اطلاقاً، لا اليوم ولا غداً، في ايجاد شرح بين اللبنانيين وهي التي جاءت الى لبنان للتوفيق في ما بينهم. واذا كان استمرار الوجود العسكري السوري في لبنان هو من أجل منع تجدد الحرب بين اللبنانيين، فان السلم الاهلي لا يمكن ان يترسخ الا بتوافق اللبنانيين وخصوصاً، كما ورد في البيان الوزاري، ان "النظام الديموقراطي في لبنان هو نظام مشاركة شعبية واسعة". وان الحكومة ستقوم "بمبادرات حوارية لكي تأتي الحلول لسائر القضايا المثارة حصيلة للتوافق الوطني...".

ولكن اين ستقوم الحكومة "بمبادرات حوارية... لتأتي الحلول توافقية"، بعدما فضلت ان تحاور نفسها بنفسها، بعدما استبعدت الحواريين الآخرين ممن لا مجال لتعدادهم وقال عنهم البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير مساء أمس انهم يمثلون قواعد شعبية واسعة لا يمكن تجاهلها، مشيراً الى قائد في المنفى هو العماد ميشال عون، وآخر في السجن هو الدكتور سمير جعجع، الى جانب حزبي الاحرار والكتلة الوطنية وشخصيات توحى الثقة، مؤكداً استعداد المسيحيين الذين قيل عنهم انهم محبطون للحوار في اي مكان، وخصوصاً ان خطاب القسم للرئيس العماد اميل لحود وبيان المطارنة الموارنة يشكلان نواة لقضايا الحوار، علماً ان العماد عون لم يعد موقفه من الطائف جامداً، وخصوصاً ان التاريخ، كما قال استاذنا غسان تويني في حديث تلفزيوني مطلع الاسبوع، لا يمكن ان يلغى ويعاد صنعه تماماً مثل عجة تشرشل التي تصعب اعادة تكوين بيضها من جديد.

ان الكرة الآن باتت في الملعب السوري، وعلى دمشق ان تقرر بالتوافق مع السلطات اللبنانية، جدولة اعادة تموضع جنودها تمهيداً لرفع اليد عن القرار اللبناني بغية تمكين مجلس الوزراء من اتخاذ قرار بارسال الجيش الى الجنوب، وخصوصاً بعد التحذير الذي وجهه الى لبنان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أول من أمس في تقريره عن القوة الدولية، ودعا الى بسط سيادته على الحدود الجنوبية

و"السيطرة الفعلية" على المنطقة، وعدم "اللعب بالنار" مع عدو شرس وغادر، وذلك خوفاً من اعادة تحول الجنوب ساحة جديدة لـ"حروب آخرين"، مما يعيد فتح جروح شعب عانى ربع قرن من العذاب والتضحية حتى دحر العدو وأذله، واسترجع ارضه. مذكراً لبنان بما وصفه بـ"خطوات ذات تتابع واضح ومنطقي" تم التفاهم عليها مع الأمم المتحدة تنفيذاً للقرار ٤٢٥ وابعاداً للخطر الاسرائيلي عن الجنوب. وهذه الخطوات كانت تقضي بانسحاب القوات الاسرائيلية، وعدم القيام بأي عمليات جديدة، واعادة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية، "وان تكون الحكومتان اللبنانية والاسرائيلية مسؤولتين بالكامل عن منع أي اعمال عدائية من أرض أي منهما ضد أراضي الأخرى". مؤكداً "ان الوقت حان لتحقيق الوضع الذي تصوره القرار (...). ووضع حد للاستفزازات الخطيرة التي استمرت على الخط الازرق"، والا "سيكون هناك خطر من ان يصبح لبنان مرة أخرى ساحة (...). للصراع بين آخرين". وعلم ان مجلس الأمن منح لبنان مهلة ٣ أشهر لتنفيذ ما طلب منه قبل سحب القوة الدولية من الجنوب او خفض عديدها.

ان رفض سوريا تنفيذ ما يتعلق بها من اتفاق الطائف لجهة اعادة انتشار جنودها في لبنان وهيمنتها تالياً على القرار السياسي والامني والديبلوماسي وحتى الاداري، قد اوجد مشكلة مزدوجة، واحدة مع فريق من اللبنانيين "عاقبته" دمشق بعزله وابعاده عن المشاركة في الحكم، وواحدة مع الامم المتحدة التي تلوح بإمكان معاينة لبنان لعدم بسط سيطرته الفعلية على المناطق المحررة بواسطة الجيش اللبناني، وتهديده بتخلي المجتمع الدولي عنه وهو المجتمع الذي احتضنه اخيراً.

ولا نرى حلاً لمشاكل لبنان الاقتصادية وهو يكاد يختنق في عنق الزجاجة السورية - الاسرائيلية، علماً ان لبنان مجتمع تعددي يصعب حكمه خارج التوافق بين جميع مكوناته، ولا تطبق عليه النظريات الديمقراطية الكلاسيكية حيث الحكم للاحزاب، والمعارضة التي تطمح الى ان تصير هي الحكم، لذلك لا قيمة لكل الانشاء الذي انطوت عليه الدراسة الحكومية - وليس البيان الوزاري - لانه دراسة جاهزة فيها الكثير من "التبويض" في الموضوع السوري.

وإذا كان للانقاذ الاقتصادي، "غير السحري"، ان ينطلق باحياء الاتفاقات التكاملية مع سوريا - ورئيسها مُنتظر في بيروت الاثنين - فان موضوع الوجود العسكري السوري الذي يبدو ان طرحه لم يعد من الممنوعات السورية واللبنانية، يجب ان يكون موضوع "حوار شعبي واسع"، بما يوحي التقدير العالي لمساعدات سوريا للبنان، ويحفظ تالياً للجيش السوري احترامه وتقدير اللبنانيين له.

وطي الملف السوري في لبنان اليوم افضل من الغد.

فهل ترسل سوريا غداً ناقلات دباباتها الى لبنان وتستعيد جيشها الذي استوطن لبنان قرابة ٢٥ عاماً، من اجل صفحة جديدة من العلاقات تتجسد فيها وحدة المصالح والمصير والحياة؟